منهج النحويين في دراسة التركيب من حيث الوضع والاستعمال

الدكتور: صلاح الدين ملاوي
كلية الآداب واللغات
جامعة بسكـــرة

الملخَّـــص:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق القول في مفهوم التركيب من حيث جريانه على الوضع أو الاستعمال، وبسط القول في موقف النحويين من دراسته، وحقيقة إغفالهم التمثيل له في المنظومة التي تواصفوها عبر قرون من النظر وإعمال الذهن.

وحري بالذكر أنّ البحث قد أوضح أنّ التركيب يتنزل بين الوضع والاستعمال معا، حتى وإن كان إلى الأخير أقرب. كما اتضح أنّ النحويين لم يضيعوا العناية به على خلاف ما يزعمه الزاعمون. فالنحاة نظروا إلى التركيب التام باعتباره بنية مجردة، وأوكلوا مهمة تتبع خصائصه الخطابية إلى علماء المعاني.

Abstract:

this article entitled ((method of the Arabic grammarians in the study of the composition through status and the usage)) it try to answer about three questions like this: first: did the composition used for the author of language or for her users? 2nd: did the Arab grammarians studied the word and neglected the composition? 3rd:what is the method of the grammarians in the study of the composition? The article finalized to that the composition is for the author and the users together, the article has watch that the grammarians did not neglect it as thought a few modern researchers, so they have it analysis from the structural point of view only.

إذا كان قد وَقَرَ في نفوس الباحثين، باختلاف زوايا النظر إلى الظَّاهرة اللُّغوية، وبتعدد مرجعياتهم الفكريَّة، أن ليستْ اللغةُ الطبيعية غيرَ نظام من الاقتران بين طائفة من المباني (أصوات) وطائفة من المعاني (أغراض)، وإذا كانوا أشتاتا فيما يأنسون به و ينهجونه ويلهجون بذكره من

وجهي الظاهرة اللغوية، فاعتدّ بعضهم بالمباني، وأخلص آخرون منهم النظر إلى المعاني؛ فإنّهم، سواءً أصاروا إلى هذا أم ذاك، لا يفتأون يذكرون أنّ قِوام الطائفتين هي عمليةُ العَقْد والتركيب، فلستَ بواجدٍ شيئا يَرجِع صوابُه إن كان صوابا، وخطأُه إن كان خطأً إلى غير جهة من جهاته.

ولمّا كان التركيب بهذه المنزلة من الأهمية، وجب أن يُولى العناية التي تكشف ما خالط مفهومَه من إشكالات، لتتجلى حقيقته، وتزداد مسائله تدقيقا وتحقيقا. أفيكون التركيب للواضع أم للمستعمل؟، وهل نظر النحويون إليه، فيما اختطّوه، باعتباره بنية ووضعا، أم باعتباره خطابا واستعمالا؟، وهل أضاعوا العناية به في منظومتهم النحوية التي تواصفوها؟. تحقيقُ ذلك كلّه وبيانُه فيما يلي.

1.التركيب بين الوضع والاستعمال:

إذا كانت المفردات[1] موضوعةً باتِّفاق، فإنَّ جريان المركبات على الوضع من المسائل الخلافية التي دارت بين النحاة. فقد تساءلوا: آلتركيبُ فعلُ الواضعِ أم فعلُ المستعمِل؟ بمعنى: أيكون مصدَرَه المتكلمُ الأزليُّ أم المتكلمُ المقاميُّ؟ فإنْ كان على الأول، فلا جرم أنّ مسرحَه، النِّظامُ النَّحويُّ، وإنْ كان على الثاني، فميدانُه النَّظمُ بتوخي معاني النحو فيما بين الكَلِمِ.[2]

ويدُلُّكَ على هذا المعنى الأخيرِ قولُ الزَّمَخْشَري في حَدِّ الكلمة: «الكلمةُ مفردٌ»[3]، وقولُ الأشموني (900هـ): «الكلمةُ قولٌ مفردٌ»[4]، بمعنى: «الكلمةُ هي اللفظةُ الدَّالَّةُ على معنى مفردٍ بالوَضْع»[5]، وقد أغنى القولُ بالإفرادِ عن دلالةِ الوَضْع؛ «لأنّ المُفْرَدَ لا يوصف به في اصطلاح النحويين إلاّ اللفظُ الموضوعُ»[6]، فكأنما المُرَكَّبُ في حِلٍّ عن المواضعة، فلا طاقةَ له بها ؛ لنشوئه عن الاستعمال بعد تمام وضْع المفردات.

أمَّا القولُ بخلاف ذلك من إيقاعِ التركيبِ على جهة الوضع، فمذهبُ الإستراباذي بيقين، جرى عليه في كلامه حينما انتصبَ مُدافِعا عن عبارة ابن الحاجب (646هـ) في حدّ الكلمة بما نصُّه «الكلمة لفظٌ وُضع لمعنى مفرد»[7]، حيث لم يَرِد القيدُ «مفرد» حشوا أو لغوا باعتبار أنَّ الواضع لم يضع إلاَّ المفردات. فالمركب، كذلك، موضوع، ولا تسليم بخلافه؛ «ذلك أنّ الواضع إمّا أن يضع ألفاظا معينة سماعية وتلك التي تحتاج في معرفتها إلى علم اللغة، وإما أن يضع قانونا كليا يعرف به الألفاظ فهي قياسية، وذلك القانون إما أن يعرف به المفردات القياسية [...] وإما أن يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا أنّ المضاف مقدَّم على المضاف إليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام».[8] فالمركَّب خاضعٌ للقوانين الكلية الممثِّلة للجانب النظامي من اللغة، أي تلك القوالب المجرَّدة التي تُستَفرغ فيها الكلمات لتكوِّن وحدات أكبر، يدعوها الدارسون المحدثون بأبنية الكلام، وهي من ثوابت اللغة لا متغيراتها.

فلا جرم، إذن، أن يندرج التركيب في الوضع على أساس من التجريد البِنيوي الذي ينفصل عن القول الراجع إلى الحَدَثان. وليس هذا من شأنه أن يُقصيَ المتكلِّمَ عن دائرة التركيب على وجه الإطلاق؛ لما في ذلك من تدافع القولين الواقعين بين: حرية المتكلم في اختيار أدواته التعبيرية، وجبرية النظام اللغوي الذي يفرض سلطانه على المستعمل كلَّما همّ بإنشاء القول. فما من سبيل إلى رفع هذا التدافع سوى التفريق بين التركيب بوصفه شكلا نمطيا مجرَّدا يمكن ملؤه بوحدات خطابية في مستوى الإجراء، وبوصفه مثالا إجرائيا منحدرا إلى المنجز اللفظي من حيث مدارُه التَّخاطُبُ. فأمَّا الأول، ومن حيث هو أجناس وكلِّيَّات، فمردودٌ إلى المواضعة. وأما الثاني، ومن حيث تجسُّمه في عبارات مخصوصة وتحقُّقات فعلية، فآيلٌ إلى

الاستعمال المحمولِ على الطُّروء، حيث تَنْفَسِح حريَّةُ المُستعمِلِ على قدر طاقتها.

فالملاحَظ أنّ ضغوط الوضع تُسلَّط على المتكلم وفق سلَّمية تصاعدية؛ فالتركيب بين السِّمات التمييزية على مستوى الصواتم تنعدم فيه حرية المتكلم انعداما تامًّا، لسريان أحكام الوضع على جميع إمكانات التوليف. وتَقِلُّ حدّة الضغوط شيئا فشيئا بتركُّب الجمل من كلمات، إلى أن تتلاشى وتتعطَّل في مستوى الأقوال، حيث تتضاعف حرية المتكلم بتركُّب الجمل بعضها إلى بعض في شكل سلاسل، اللَّهُمَّ أن تكون العبارات جاهزةً مسكوكةً، فلا حظَّ للمتكلم، حينئذٍ، في صوغها، فقصاراه أن يُركِّبها على المقام في مستوى الاستعمال، ولا مزيد.

2. منهج النحويين في دراسة التركيب الإسنادي:

إذا كانت اللغة أداةً للتواصل بين أفراد المجتمع، فإنّ الجملة، باعتبارها تركيبا تامّا، تظلّ هي الوحدةَ الدنيا التي تنهض بهذه الوظيفة، وتتكفل بتحقيق هذا الغرض؛ إذ هي وحدة الكلام وقاعدة الحديث، إليها يرجع أمر التخاطب، وبها يتمّ التفاهم. وما الكلمات في بابها إلاّ خَدَمٌ لها، تستقي معناها من عملها في الجملة،[9] التي تعدُّ، بحق، المجال الحيوي لها. فالجملة، بالنسبة إلى الكلمة، بمثابة الماء إلى السمكة، لا حياة لها خارجها.

وحريٌّ بالذكر أنّ العلماء العرب قد انتبهوا إلى هذا الدور المنوط بمتصوَّر الجملة، فنصُّوا على انعقاد الفائدة بالمعاني المركبة دون المفردة، طبقا لقول أبي حامد الغزالي (ت505هـ): «الحرف لا يُفهم وكذا الاسم، والكلام المُفهِم جملةٌ مركَّبة من مبتدأ وخبر[...] أو فعل وفاعل [...] أو شرط أو جزاء».[10] وإنَّ عبد القاهر الجرجاني ليُحيل أن يتعلَّق الفكر بمعاني الكلم

مجرَّدةً من معاني النحو، ومنطوقا بها أفرادا بقوله: «وممّا ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر أنّه لا يتصوّر أن يتعلّق الفكر بمعاني الكلم أفرادا ومجرَّدةً من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصحّ في عقل أن يتفكّر متفكّرٌ في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه وجعله فاعلا له أو مفعولا، أو يريد منه حكما سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبرا أو صفة أو حالا أو ما شاكل ذلك».[11] ويزيد ابن خلدون (ت808هـ) هذه النظرة تحقيقا بقوله: «إنّ اللغات كلها ملكات شبيهة بالصناعة إذ هي ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة ونقصانها. وليس ذلك بالنظر إلى المفردات، وإنّما هو بالنظر إلى التراكيب. فإذا حصلت الملكة التَّامة في تركيب الألفاظ المفردة للتعبير بها عن المعاني المقصودة ومراعاة التأليف الذي يطبِّق الكلام على مقتضى الحال بلغ المتكلِّم حينئذ الغاية من إفادة مقصوده للسَّامع».[12]

لأجل ذلك، رأيتَ النحويين متمالئين، منذ عهد مبكر، على تحليل هذا الوحدة المعنوية إلى عناصرها، وبيان أوجه ارتباطها، واستقراء وظائفها، كيف لا، وهي قطب رحى النحو، ومدار حديث النحويين؟! وقد احتبى بعض الدارسين لمّا زعم أنّ حظَّ الجملة في الدراسات النحوية القديمة كان هزيلا، وقد جاء عرضا لا غرضا، وعليه مهدي المخزومي في قوله: «ومع أنَّ الجملة هي الوحدة الكلامية الصغرى، وأنَّ لها أهمية كبيرة في التعبير والإفصاح والتفاهم، كان حظها من عناية النحاة قليلا جدّا، بل لم يعرضوا لها إلاّ حين يريدون أن يبحثوا في موضوع آخر، ولم يُعنوا بالبحث فيها إلاّ في ثنايا الفصول والأبواب، ولم يشيروا إليها إلاّ حين يضطرّون إلى الإشارة إليها حين يعرضون للخبر الجملة والنعت الجملة والحال الجملة،

وموضوع الشرط الذي ينبني على جملتين: جملة الشرط وجملة الجواب، وغيرها من موضوعات متفرقة هنا وهناك [...] لعلّ لذلك سببا هو أنّهم إنَّما عنوا بظاهرة الإعراب وتفسيرها وفكرة العمل والعامل».[13] وقد ردّد هذا القول عدد من الدارسين ولم يتثبتوا،[14] وما علموا أنّ النحو العربي لم ينأ، في مساره قطُّ، عن الجملة، بل إنّ أبوابه ومسائلة صادرة عن هذا التوجه. فكلّ ما هنالك أنّ النحويين اختطُّوا لأنفسهم منهجا تحليليا لا تركيبيا، منطلقين من الجملة باعتبارها مصادرة بحثا عن المكونات التي تنتظم بنيتها، ولم ينطلقوا من الكلمة في اتجاه الجملة، فبدا كأنَّ النحو سالك طريقا إلى المفردة لمّا كانت محلاًّ للإعراب. والثابتُ أنّ تعلُّقَهم بالإعراب كان يزجيهم إليه كونه مظهرا قويا من مظاهر التركيب، فهو ناشئ عنه، وبسبب منه؛ إذ «لا يُستحقُّ إلاَّ بعد العقد والتركيب».[15] قال الرضيُّ : «[...] المقصود الأهمّ من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب»،[16] ثُمَّ ألا ترى أنَّهم أوجبوا الإعراب عقب التركيب لا قبله، فمنعوا إعراب الأسماء المعدّدة تعديدا، نحو: واحد، اثنان، ثلاثة، وأسماء حروف التهجّي، وما أشبه ذلك ممّا لا تتعاقب عليه المعاني التركيبية؛ إذ «التركيب شرط حصول موجب الإعراب».[17]

فقد اختطَّ النحاة منهجا عُنوا فيه بدراسة الجملة باعتبارها بنية، وأوكلوا مهمة استقصاء هذه البنية على مدرج التخاطب لعلماء المعاني الذين شغلوا بتتبع الأفعال الكلامية، والنظر في كيفية انعكاس مقامات التداول داخل خصائص البنية النحوية، فعرَّفوا علم المعاني بأنَّه «تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره».[18]

أجل، قد يعيب منهجهم أنّ المتأخرين منهم خاصَّة فصلوا بين وجهي الظاهرة الواحدة: البنية والأداء (الاستعمال)، وانصرفوا عن تتبع أقسام الكلام، فضاقت حدود النحو بما رحبت، فحلَّت «القواعد الجامدة – الخاطئة أحيانا– [...] محلَّ الملاحظات العلمية (تكلَّموا مثلا عن شروط الابتداء بالنكرة فقط وبدون أن يفسّروا ظواهر الخطاب بالكيفية العلمية الوصفية والتعليلية)».[19] وقد يكون مفيدا أن نستعيد علم المعاني إلى حظيرة النحو[20]؛ رتقا لهذا الشرخ. بيد أنَّ الذي يقطع الواقع بتكذيبه هو ادعاء عدم اكتراث النحاة بهذه الوحدة اللغوية، وانصرافهم عنها. فالواقع يقطع بأنَّ جلَّ ما خلَّفوه من دراسات كان في سبيل دراسة هذا الوحدة اللغوية، واستجلاء ما يقوم بين مكوناتها من وشائج ملفوظة وملحوظة. بل إنّ أُقدم أثر نحوي يقع بين أيدينا اليوم صدر فيه صاحبه عن مفهوم الإسناد الذي يمثِّل الخيط الخفي الرابط بين مختلف أبوابه. فقد لاحظ محمد كاظم البكّاء أنّ تصنيف أبواب الكتاب قائم على معالجة الإسناد في ثلاثة أقسام كبرى هي: [21]

أ. إسناد الفعل وعمله في الأسماء والمصادر، وما يعمل عمله.

ب. إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما هو قبله.

ج. الإسناد الذي يعتمد الأداة ويجري مجرى الفعل أو ما كان بمنزلته.

فتكون الجملة، تبعا لذلك، هي محور التأليف بين مباحث الكتاب.

ثمّ إنِ افترضنا، جدلا، صدق دعوى الزاعمين، فما قولهم في التركة النحوية التي ورّثها آباؤنا: أهي راجعة إلى المفردات أم إلى الجمل؟ فإن قيل: إلى المفردات، فأإلى المفردات لذاتها وفي أنفسها باعتبار بنيتها الداخلية، أم

باعتبار بنائها مع غيرها، وتركُّبها على نظائرها؟ فإذا قيل: بل الاعتبار الثاني، قلنا: إذن، هي الجملة.

فمن الواضح أنهم درسوا المفردة خدمة للجملة، وليس العكس. فإذا تعلَّل بعض بأنَّ الإعراب الذي يتعاقب على المفردة هو محور اهتمام النحاة وليس الجملة، حتى إنَّهم لمَّا جاؤوا إلى دراسة الجملة رجعوا بها إلى المفردة على هدي من هذه الظاهرة، ممّا يجعل الدِّراسات النحوية العربية «منطلقة من المفردات وراجعة إليها»،[22] فالجواب أن يقال: هل يتصوّر الإعراب في المفردة قبل التركيب؟ فإن قيل: لا، فاعلم أنّ الإعراب الذي استبدّ بعقول النحويين طويلا، حتى كادوا يقصرون عليه درسهم، إنّما صاروا إليه بعدما رأوه مظهرا قويًّا من مظاهر التركُّب النحوي، ويدلُّك على ذلك أنَّهم عندما جاؤوا إلى الحركات التي هي أجزاءٌ من المفردات، فصلوها عن الإعراب، واعتدّوها حركات بنائية، ثمَّ لم يقيموا الدرس النحوي على أساسها.

فالذين زعموا أنَّ النحاة شُغلوا بالمفردة عن دراسة الجملة، قد وقعوا في خطأ منهجي جسيم؛ إذ حاكموا الجملة إلى الكلام، فأرادوها أن تُدرَسَ مثلَه على مدرج التخاطب، لا باعتبار بنيتها الداخلية فحسب، بل وباعتبار علاقاتها الجوارية، في ظلِّ ما ينسجه بعضها مع بعض من علاقات نصية. والحقيقة أنَّ النحويين صرفوا جهودهم تلقاء البنية الداخلية، وهي الأساس، وأوكلوا مهمة البحث عن العلاقات النصية لعلماء المعاني، ولاسيَّما في مبحث الوصل والفصل. فعملُ النحويِّ شبيهٌ بعمل الباحث الاجتماعي الذي أخذ يدرس موضوع «الأسرة»، فحدّد مفهوم الأسرة بأنَّه علاقة بناء بين زوجين (ذكر وأنثى)، يدعى الباني زوجا، وتدعى المبني بها زوجا، بغض النظر عمَّا زاد عن ذلك من أبناء وأحفاد. فالقاسم المشترك بين جميع الأسر هو الرباط الثنائي بين الزوج والزوجة. أمّا ما زاد عن ذلك، فيُلتَفَتُ إليه لا باعتباره

أصلا في بنية الأسرة، بل باعتباره فرعا عن أصل وتكملةً. فإذا استوفى الباحث الاجتماعيُّ الحديث عن علاقات الركنين الأساسيين، فتوسَّع إلى بيان علاقات الأركان الفرعية الأخرى التي يُفترض وجودُها في بعض الأسر دون بعضها الآخر، موضحا خصائص النظام الأسري، فحسبه بما فعل دراسةً للأسرة، وكشفا لنظامها المخبوء فيها. أمَّا أن يُطلَبَ منه تجاوزُ حدودِ بنيةِ هذه الوَحدةِ إلى تَتَبُّع ما ينشأ بينها وبين مختلف مؤسسات المجتمع الأخرى من صلات، فلا وجه له. فإن هو إلاَّ تمحُّل في الطلب ؛ ذلك أنّ هذه المهمة لا تقع على كاهله إلاَّ إذا ما استهدف دراسة موضوع «المجتمع» ككل، فيكون مطالَبا، حينئذ، بتتبع العلاقات التي تنهض بين الأسر، بل وبين مختلف مؤسسات المجتمع موضوعِ الدَّراسة. فكذلك النحويُّ، انطلق من الجملة صوب مكوناتها، فرأى أنَّ القاسم المشترك بين الجمل هو الرباط الثنائي القائم بين المبتدأ والمبني عليه، وما زاد عن ذينك فمتمِّمات ومخصِّصاتٌ لعلاقة البناء. فمن الاعتساف والتجني أن ننكر على هذا النحويِّ صنيعَه؛ بدعوى عدم التفاته إلى رصد علاقات الجمل فيما بينها، أو أن نزعم أنَّ حظ الجملة من دراسته كان ضعيفا.

فمن هذا المنطلق، وعلى هدْيٍ من عبد الرحمن الحاج صالح، أرى وجوب التفريق الحاسم بين الكلام باعتباره بنيةً، والكلامِ باعتباره خطابا، أي حدثا إعلاميا مُنْجَزًا.[23] بيد أنَّي لا أنظر إلى البنية كما نظر إليها عبد الرحمن الحاج صالح باعتبارها بنية لفظية، وإنَّما أعتدُّها بنيةً وظيفية مجرَّدة، فلا يعدو اللَّفظ أن يكون تعجيما لها.[24] فالبنية تعبير عن الدلالة النحوية الأولى التي تتكهَّن بجميع ضروب الأبنية المنجزة، فهي تتميّز بثرائها بالدلالة المحتملة، وفقرها إلى الدلالة الحاصلة، «وبقدر اقترابها من الإنجاز اللفظي تقوى دلالتها الحاصلة وتضعف دلالتها المحتملة».[25] فالبنية، إذن، تعبيرٌ عن

الدلالة المجرَّدة، والخطابُ تعبيرٌ عن الدلالة المنجزة، وكلاهما ضارب في عمق الدلالة النحوية.

وليس لنا في هذه المَنْحَاةِ أن نقفز على المفاهيم التي اهتدى إلى وضعها أئمةُ النحو عبرَ قرون من إعمال الفكر وإطالة البحث، وتتالت عليها أواخر على أوائل، وأعجاز على كلاكل؛ ولاسيَّما أنّهم، جميعا، على دراية بموضوع الجملة معقدِ المعاني وتمامِ المباني. وليس بشيء ما يتقوَّله المتقوِّلون. وقد أصاب محمد الشاوش إذ قال: «ليست دراسة الجملة بالأمر الغريب عن القدامى. فقد اهتمّ النحاة بهذه الظاهرة وحلّلوا الجملة إلى مختلف مكوناتها وضبطوا وظائفها ووضعوا أنواعا أرجعوا إليها مختلف الأنماط. لذلك فإنّنا لن ننطلق من لا شيء».[26] فيجب التنبيه، بداءة، إلى ضرورة البناء على ما بناه النحاة، فليس بسائغٍ باسم أي شعار يُرفع أن نهيل التراب على التراث النحوي الضخم الذي استأمننا عليه آباؤنا.[27] فإنَّ فيه نفائس ولطائف ينبغي أن تؤخذ بقوة وتستظهر. وإنّ فيه بالمقابل قدرا من الفضول الذي لا حاجة بنا إليه، والقول المدخول الذي يجب أن يطَّرح.

الهوامش والإحـــالات

1– حتى ما كان منها مركَّبا فهو موضوع، مثل: تأبط شرا، ومعدي كرب، وشاب قرناها باعتبارها أعلاما، و«كأنّ» باعتبارها مركبة من الكاف وأنّ.

2– إذ ليس النظم « غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم ». عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، صحح أصله محمد عبده وعلَّق عليه محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، ط1، 1415هـ–1994م، ص240.

3– جمال الدين الأردبيلي، شرح الأنموذج في النحو للعلامة الزمخشري، حققه وعلَّق عليه حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة، (د.ت)، ص4.

4- أبو الحسن الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ-1998م ، 25/1.

5- أبو القاسم الزمخشري، المفصل في علم اللغة، بذيله كتاب محمد بدر الدين أبي فراس النعاني الحلبي «المفصَّل في شرح أبيات المفصَّل»، قدَّم له وراجعه وعلَّق عليه محمد عز الدِّين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط1، 1410هـ-1990م ، ص15.

6- نفسه.

7- شرح الكافية،2/1.

8- نفسه، 5/1.

9- يقول بالمر في هذا المعنى: «يمكن القول إنّ الكلمات إن كان لها معنى، فإنّها تستفيده من عملها في الجملة»، (علم الدلالة، ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة، جامعة المستنصرية، 1985م، ص46).

10- أبو حامد الغزالي، المنخول من تعليقات الأصول، حققه وخرّج نصّه وعلّق عليه محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق-سورية، ط2، 1400هـ-1980م ، ص79.

11- دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص263.

12- ابن خلدون، المقدمة، ضبط وشرح وتقديم محمد الإسكندراني، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، 1425هـ-2004م ، ص508.

13- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت-لبنان، ط2، 1406هـ-1986م ، ص33

14- ينظر: عبد السلام المسدي وعبد الهادي الطرابلسي، الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، 1985م ، ص142 ؛ وتمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1418هـ-1998م، ص16؛ ومحمد الطاهر الحمصي، من نحو المباني إلى نحو المعاني: بحث في الجملة وأركانها، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 1424هـ-2003م ، ص27.

15- الزمخشري، المفصَّل في علم اللغة، بذيله كتاب محمد بدر الدين أبي فراس النعاني الحلبي «المفصَّل في شرح أبيات المفصَّل»، قدَّم له وراجعه وعلَّق عليه محمد عز الدِّين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط1، 1410هـ-1990م ص36.

16- رضي الدين الإستراباذي، شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1415هـ-1995م ، 7/1.

17- نفسه، 17/1.

18- أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1411هـ-1990م ، ص91.

19- عبد الرحمن الحاج صالح، «الجملة في كتاب سيبويه»، المبرز، المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر، ع2، جويلية-ديسمبر1993م ، ص11. وقد شخّص محمد الشاوش هذه المعضلة بقوله: «فمبحث النحو في الأصل مبحث معنوي قائم على اللفظ ومتعلّق به، ثمَّ نزعوا به إلى أن جعلوه مبحثا لفظيا متعلقا بالمعنى، ثمَّ وهى السلك الرابط بين المعنى واللفظ، فأصبح مبحثا لفظيا». أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص)، سلسلة اللسانيات، 14، كلية الآداب- جامعة منوبة، والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، 1421هـ-2001م ، 252/1.

20- ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص61.

21- ينظر: البكّاء، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1989م، ص32-136.

22- الشرط في القرآن، ص142.

23- ينظر: «الجملة في كتاب سيبويه»، ص9-19.

24- وقد كان محمد صلاح الدين الشريف على حق إذ دعا إلى وجوب التفريق بين البنية النحوية وتشكلها اللفظي، بقوله: «فأوّل المنطلقات إذن أنَّ البنية النحوية ليست بالضرورة تشكُّلها اللفظي. هذا الرأي الذي نأخذ به وندعو الدارسين العرب إلى الأخذ به مأخذ الجدِّ وبوعي كامل، رأي متضمّن في أقوى المدارس اللسانية الحديثة». الشرط والإنشاء النحوي للكون بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات، سلسلة اللسانيات، 16، منشورات كلية الآداب بجامعة منوبة، تونس، 2002م ، 267/1.

25- نفسه، 119/1.

26- محمد الشاوش، «ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية»، ضمن أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية 23-28 نوفمبر 1981م، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة اللسانيات، 5، المطبعة العصرية، تونس، 1983م ، ص239.

27- ينظر: عبد الجبار توامة، «المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي»، ضمن أعمال ندوة تيسير النحو المنعقدة في 23-24 أفريل2001م، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001م ، ص277.